وحسب المصادر الاسرائيلية، ناقش الطرفان امكان حصول اسرائيل على مليارَي دولار سنوياً، في خلال خمس سنوات، في شكل ضمانات مصرفية لقروض تشكّل المليارات العشرة التي طلبتها تل ـ أبيب. وأضافت المصادر، ان الاتفاق النهائي على هذه الضمانات، قد ينصّ على اقتطاع قيمة ما تصرفه الحكومة الاسرائيلية لاستكمال أعمال البناء الجارية في المستوطنات، بعد ان تتعهّد اسرائيل بعدم اقامة أبنية جديدة في الارض المحتلة، باستثناء استكمال ما وصل منها الى مرحلة متقدّمة (**الحياة**، لندن، ٢٢/٧/١٩٩٢).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن شروط الادارة الاميركية بشأن ربط ضمانات القروض بالتقدّم على صعيد عملية السلام، قبل الموافقة عليها، فان للولايات المتحدة الاميركية شروطاً أخرى، كان لا بدّ من تحقيقها قبل الموافقة على الضمانات، وهي اقدام الحكومة الاسرائيلية على اجراءات جذرية لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي عبر تحويله، تدريجياً، نحو اقتصاد السوق، وهي اجراءات تراها حكومة رابين مؤلمة ومحل خلاف مع واشنطن التي تصرّ على معرفة كيف ستصرف العشرة مليارات دولار؟ ولأي أغراض؟ (**نيويورك تايمز**، ٣٠/٧/١٩٩٢).

في هذا السياق، أشار بيكر الى ان الاسرائيليين عرضوا عليه «خطة اقتصادية» تنطوي على اجراءات لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي ودفعه في اتجاه اقتصاد السوق. لكن خبراء اقتصاديين لاحظوا ان وزير الخارجية الاميركي انتقد السياسات التي يدار بها الاقتصاد الاسرائيلي، وأشاروا، بصفة خاصة، الى ان اسرائيل ارتبط قيامها وبقاؤها على الافتراض في تلقّي المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية، مؤكدين ان اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يردد المسؤولون فيه القول، انه كلّما ازداد العجز، كلّما تمكّنوا من الحصول على المساعدات الاميركية (**المصدر نفسه**).

هل أصرّ الجانب الاميركي على الربط بين ايقاف الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة وحل أزمة ضمانات القروض الاميركية؟ في إطار الاجابة عن هذا السؤال، لفت بعض المراقبين النظر الى تلميحات بيكر التي أطلقها في شأن موقف اميركي أكثر مرونة من ضمانات القروض لاسرائيل، وقال ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، خلقت «بعض الامكانات الجديدة» لاعطاء قوة دفع جديدة للمحادثات. وأثنى على رابين «لايجاده امكاناً لتحويل طبيعة محادثات [السلام]، وتجميد العقود الجديدة لانشاء المستوطنات في الارض المحتلة» (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٢). ولاحظ، في المقابل، انه سيرى «خفضاً ملموساً لحجم المستوطنات» في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٩٢). كما شدّد على ان «المستوطنات هي مستوطنات، ولا فارق بين مستوطنات سياسية وأخرى أمنية». الاّ انه أوضح ان القرار الرقم ٢٤٢ «يضمن لاسرائيل امكان الحصول على ترتيبات أمنية قد تتضمّن انشاءات معيّنة يمكن البحث فيها في هذا الاطار» (**المصدر نفسه**).

خيارات متباعدة

هل أدّى وقف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في مقابل ضمانات القروض الى تقدّم في الموقف الفلسطيني؟ أجاب بيكر ان تقدّماً من الجانب الفلسطيني حدث، بالفعل، و«لكنني لا أستطيع ان أحدد الاتجاه». وفي هذا المجال «يمكن الرجوع الى الجانب الفلسطيني الذي أعلن في مؤتمر صحافي بعد لقائنا انه يشارك الولايات المتحدة الأميركية في ان هناك فرصاً مثمرة للسلام في إطار ما تقدّمه الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي تولي اهتماماً للمتطلّبات القومية لاسرائيل، بعيداً عن بناء مستوطنات، وارضاء المهاجرين لاسرائيل في إطار قرارات السماح بالهجرة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٩٢).

لكن الجانب الفلسطيني لم يكتف بهذه التأكيدات، وطرح تصوّره في مذكرة قدّمها الى وزير الخارجية الاميركي، هي بمثابة الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ويمكن اجمالها بالنقاط التالية:

اولاً: بما ان الحكومة الاسرائيلية المتشدّدة رحلت من جرّاء نتائج الاستحقاق الانتخابي، وبما ان الجو النفسي الذي ساد بعد حرب الخليج قد تبدّل، فلا بدّ من تصحيح الوضع التمثيلي بالنسبة للوفد الفلسطيني المفاوض، بحيث يضمّ ممثلين عن مدينة القدس وعن فلسطينيي الشتات.

ثانياً: الوقف الشامل للاستيطان الاسرائيلي